الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

4 **جماد الثانى** 1436 –24 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	23

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى": أعضاء يفشلون في إسقاط مقترح بـ"زيادة دخل المواطن"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أثار مقترح عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد الزيلعي الداعي إلى السماح للموظف الحكومي بممارسة التجارة لزيادة دخله حفيظة أعضاء المجلس الذين شككوا في نزاهة وأداء أي مواطن يمارس التجارة على رأس العمل، في محاولة لإسقاط المقترح قبل الدرس، إلا أن حجج المؤيدين قلبت الطاولة، منها اعتراف العضو اللواء حمد الحسون صراحة بممارسة التستر.

وتجاوز المقترح بفارق خمسة أصوات العقبة الأولى من التشريع البرلماني (ملاءمة الدراسة) في جلسة أمس (الإثنين)، بعد أن عززت لجنة الموارد البشرية في المجلس حجج المؤيدين بالرأي الداعم لوزارة الخدمة المدنية وهيئة الرقابة والتحقيق في تعديل المادة (13)، والتي تسمح للموظف الحكومي بالعمل وفق شروط.

وقال رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي: «الوزارة والهيئة لم تعترضا على درس الموضوع حين عرْضه عليهما، بل إن وزارة الخدمة المدنية أشارت إلى اهتمامها بدرسه ضمن مراجعتها الشاملة لنظام الخدمة المدنية».

المقترح بحسب مقدمه، يتيح الفرصة للموظف الحكومي أن يمارس النشاط التجاري باسمه وفق شروط منها ضمان عدم ازدواجية المصالح، ويهدف بذلك إلى الشفافية والقضاء على التستر التجاري، وهذا الهدف أيده عدد من الأعضاء، في إشارة إلى تحايل العديد من موظفي الدولة على النظام الحالي، وممارسة التجارة بأسماء أقارب من الدرجة الأولى.

وكان العضو الأكثر صراحة اللواء حمد الحسون الذي اعترف صراحة بأنه من موظفي الدولة الذي يمارس التستر، لأنه لا يستطيع تسجيل نشاطه باسمه، مضيفاً: «الكثير من أعضاء مجلس الشورى لديهم نوع من النشاط التجاري الآن ومن قبل، ويجب أن نكون واقعيين وصرحاء، ونقول الحقيقية».

بينما بدأ العضو الدكتور عبدالعزيز العطيشان مداخلته بالرد على رافضين مقترح زيادة دخل المواطن بحجة احتمال الفساد والتسيب الإداري، بالقول: «التستر موجود، وعضو اعترف بممارسته، الأمينُ أمين.. والخائنُ خائن والشريف سيبقى شريفاً مهما كان، حينما تكون الشفافية موجودة من السهولة أن نعرف إذا كان للموظف الحكومي أية استفادة من جهة عمله».

ولم يكتف الرافضون للمقترح برمي أسهم التشكيك في نزاهة المواطن حال إقراره، بل حاولوا مصادرة رأي البقية، وأن يربأ المجلس حتى عن مناقشته، الأمر الذي دعا رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ أن يطلب شطب هذا الطلب من محضر الجلسة، مضيفاً: «هذا مقترح وفكرة، ولا فيها شيء يعيب أن يدرس من المجلس». واستشهد أعضاء بتجارب موظفي شركتي «أرامكو» و«سابك» في السماح لموظفيها بممارسة الأعمال الخاصة، وفصل من تثبت استفادته من منصبه، وأن السماح يتم وفق آليات مشددة، مشيرين إلى أن ذلك لم يؤثر في إنتاجيتهم المرتفعة، إضافة إلى أن بعض الدول تسمح لموظفي الحكومة بالعمل في وظائف أخرى، وهو ما أكده عضو للـ«الحياة» (فضّل عدم ذكر اسمه)، أن دولة الكويت تدرس مقترح مشابه.

ولفت العضوان اللواء عبدالله السعدون ونواف الفغم إلى أهمية المقترح بسبب الفراغ الكبير لدى موظف الحكومة، وأن الموظف العام في أمس الحاجة إلى دخل آخر، وأضاف الفغم: «للأسف ما يطبق الآن تحايل كبير على النظام، أُستغلت المرأة فيه بشكل سيء عبر استخراج سجلات باسمها».

وكان العضوان عبدالله الناصر وعدنان البار الأكثر حيادية بين الأعضاء المتحدثين، إذ طالب الأول بمعالجة المقترح لمن يعاني من خصاصة العيش من الموظفين على المرتبة الأولى حتى المرتبة الـ10 في سلم الوظائف العامة، وقال الثاني إن

المقترح جدير بالدرس بعناية وعمق، وأن نبحث عن حلول وآليات بطريقة مختلفة». ومن أبرز المعارضين للمقترح العضوان صدقة فاضل وأسامة قباني، إذ أكدا أن ذلك سيفاقم التسيّب والإهمال الإداري، ويتعارض مع مبادئ النزاهة.
وقال فاضل: «أداء الموظف الحكومي متدنٍ لدرجة تثير الاستياء، ما يحتاج إنجازه في دقائق يأخذ أسابيع، ومراجعة المواطن لأية جهة حكومية أمر ثقيل على النفوس»، فيما ختم العضو علي التميمي حجج المعارضين بطرح تساؤل عن حال رجال الأمن في مكافحة الجريمة، وعلى الحدود، والمطارات، حينما يتفرغون لمطاردة أعمالهم الخاصة.

مطالب بإعادة كتابة «استراتيجية الإسكان»

< تمايزت أراء أعضاء مجلس الشورى حول الاستراتيجية الوطنية للإسكان، إذ اتفق عدد كبير من الأعضاء على ضرورة إعادة كتابتها، لأن رؤيتها ركزت على قطاع الإسكان بدلاً من تركيزها على توفير السكن لكل أسرة، وألا تبقى الأسرة السعودية تنفق أكثر من 20 في المئة على السكن، بحسب المهندس محمد النقادي.
وكرر أعضاء انتقاداتهم ومقترحاتهم المطروحة لحل معضلة الإسكان - بحسب تعبيرهم - منها تفعيل صندوق التنمية العقارية الذي اعتبروه أكثر فاعلية في التنمية الإسكانية من وزارة الإسكان بحسب العضو ناصر الموسى، الذي أكد أن الكثير من الأعضاء يشاركه هذا الرأي.
وبدا الدكتور أحمد الغامدي أكثر توجساً حول «المعضلة»، التي أكد أن وزارة الإسكان وحدها لن تنجح في حلها، مطالباً مشاركة الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص بالعمل على تنفيذ الاستراتيجية، وأضاف مقترحاً بدرس رواتب السعوديين المتدنية بوصفها أحد معوّقات القدرة الشرائية في ظل ارتفاع أسعار الأراضي والعقار.
وأشار العضو عوض الأسمري إلى أن مشكلة العقار تكمن في تحكم مجموعة معروفة في السوق - مخاطباً الأعضاء «كما تعلمون» - قبل أن يطالب بأن تتضمن استراتيجية السكن توافرها على اشتراطات صحية، لأن المجتمع يعاني نقص فيتامين «د».

مشاهدات

} هلّت دموع عضو الشورى (الضرير) ناصر الموسى، وفاضت مشاعره حينما أضاف المجلس بنداً خاصاً في استراتيجية السكن يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، ما أحدث تصفيقاً حاراً من الأعضاء.
} طالب العضو سلطان السلطان بأن يستمع المشرعون في وزارة الإسكان إلى الناس في الجامعات والمدارس والمساجد، والبحث عن حلول مستدامة، وليست حلولاً تثير أزمات.
} العضو خالد آل سعود يرى وجود مثلب عظيم في إعداد بعض الاستراتيجيات والسياسات العامة.
} لم يشارك من السيدات في جلسة الأمس إلا العضوتان نورة العدوان والجوهرة أبوبشيت. الأولى كانت في «جلسة الشأن العام السرية»، والثانية تأييداً لمقترح الدكتور أحمد الزيلعي.

الحياة AL HAYAT

"العدل" تفتح المجال لتقديم "الإشكالات" في "الإجراءات الجزائية"... لحماية "المتهم"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

أكدت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء إبقاء باب التغيير في نظام الإجراءات الجزائية، مفتوحاً لمعالجة «الإشكالات» التي يكتشفها القضاة والقانونيون خلال عملهم في هذا النظام الذي صدر قبل 14 عاماً، وتم تجديده العام الماضي. ويتوقع أن تصب التغييرات في توفير المزيد من الحماية والحقوق للمتهمين خلال مراحل محاكمتهم.
ووجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، رؤساء محاكم الاستئناف بالإفادة عن المقترحات والملاحظات وما يرونه من وجوب حذف أو إضافة في نظام الإجراءات الجزائية، مشترطاً أن تكون هذه

الملاحظات والمقترحات «ناتجة من إشكالات ظهرت أثناء تطبيق النظام منذ صدوره»، مؤكداً على الرفع بالإفادات «خلال 20 يوماً، تمهيداً لرفعها لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء».
وتعد الهيئة، التي تضم خبراء يتم استقطابهم من جهات حكومية وأكاديمية وغيرها، البوابة التي تحال إليها الأنظمة الحكومية المقترحة، لدرسها ورفع التوصيات عنها إلى مجلس الوزراء. وتعكف هيئة الخبراء منذ فترة على درس الإجراءات الجزائية.
وأكد أمر ملكي صدر في وقت سابق، وجوب «استمرار اللجنة المشكلة من هيئة الخبراء في مجلس الوزراء، بموجب توجيه اللجنة الفرعية للجنة العامة لمجلس الوزراء، لدرس لائحة الإجراءات الجزائية والتوصية بما تراه بشأنه.
واستعان ممثل وزارة العدل في اللجنة، بوزير العدل والقضاة للإفادة عن المقترحات والملاحظات وما يرونه من وجوب حذف أو إضافة في نظام الإجراءات الجزائية، شريطة «أن تكون هذه الملاحظات والمقترحات ناتجة من إشكالات ظهرت أثناء تطبيق النظام منذ صدوره، والرفع بهذه الإفادات خلال 20 يوماً، لرفعها لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء.
وأكد الصمعاني أن الملاحظات يجب أن تشمل «الإشكالات التي واجهت القضاة منذ صدور نظام الإجراءات في 1422، وعدم الاقتصار على النظام الجديد، الذي صدر 1435».
وكان قانونيون طالبوا بضرورة «إجراء دراسة جديدة لتعديل مواد نظام الإجراءات الجزائية، لحماية المتهم والحفاظ على حقوقه». وأبدوا عدم رضاهم عن الفقرات التي أجري عليها التعديل أو المواد التي خضعت لإضافة، رافضين تمديد مدد التوقيف، وجعلها تخضع لسلطة تقديرية، مطالبين بوضع أصل لها، وهو «ألا تتجاوز المدة ثلاثة أشهر، ويكون التمديد استثناء من القاعدة».
ومن المواد التي أجري التعديل عليها، وصبت في مصلحة المتهم إضافة فقرة في المادة 69، تقضي بتمكين وكيل المتهم أو محاميه من الحضور في إجراءات التحقيق، بما يكفل للمتهم حق الدفاع. فيما غفل النظام عن التطرق لتكملة ما أضيف للمادة 69، إذ يقضي النظام بحضور كاتب العدل لدور التوقيف في يوم مخصص لإعداد صيغ الوكالات للسجناء، ما يترتب عليه تأخير الوكالة، وعدم حضور المحامي أو الوكيل لجلسات المتهم منذ البداية.
ورأى القانونيون أنه «يجب وضع آلية وضوابط للمدد النظامية، ومن ثم وضع الاستثناء الذي أُقر في المادة 104، ليتاح للمحكمة المختصة في الحالات الاستثنائية الموافقة على طلب مدّ التوقيف لمدة أطول أو لمدد متعاقبة، بحسب ما تراه، وأن تصدر أمراً قضائياً مسبباً في ذلك، ولا يجعل تحديد المدة خاضعاً لاجتهادات شخصية، وذلك للإسراع في المحاكمة إذا لم تكن القضية المنظورة تحتاج مزيداً من الوقت، وتحتاج المسألة إلى إشراف قضائي على السلطة تمارسها هيئة التحقيق والادعاء العام».
وأشاروا إلى أن المادة 34 أكدت «وجوب سماع رجل الضبط الجنائي لأقوال المتهم المقبوض عليه، وإذا ترجح وجود دلائل كافية على اتهامه، فيرسل خلال 24 ساعة مع المحضر إلى المحقق، الذي يأمر بتوقيفه أو الإفراج عنه». ولفتوا إلى أن هذه المادة «تصدر على المطلوب من الناحية الاصطلاحية، فقد كان من الأفضل الأخذ بمصطلح «المُشتبه به»، بدلاً عن «المتهم».
واستبدلت المادة 127 كلمة «إحالة» بكلمة «رفع»، فنصت على أنه: «إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة، فترفع جميعها بأمر واحد». إلا أن المنظم لم ينتبه إلى أن المادة السابقة عليها كانت استخدمت كلمة «إحالة» وليس «رفع»، وأن المادة الخامسة استخدمت كلمة «رفع» وليس «إحالة»، لتعبر عن رفع الدعوى من جهة التحقيق إلى جهة الحكم. فيما استخدمت كلمة «إحالة» حين تتم من محكمة غير مختصة إلى محكمة أخرى مختصة، وإزاء هذا التضارب رأى قانونيون أن «الأصوب هي كلمة «إحالة»، لأن الرفع يتم من الأدنى إلى الأعلى داخل مؤسسة واحدة، أما الإحالة فتتم بين مؤسستين مختلفتين. وبما أن جهة التحقيق تعتبر جهة مستقلة وفقاً للمادة الأولى من نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، فإن استخدام كلمة «الإحالة» هو الأولى، ويكون النظام القديم أدق في هذا الأمر».
تحذير منسوبي الأجهزة الحكومية من تزويد جهات خارجية بمعلومات شخصية
< حذرت جهات عليا، منسوبي الأجهزة الحكومية من تقديم أية معلومات فردية، من عناوين ومعلومات شخصية ترد في اتصال فردي إلى أية جهة خارجية، تدعي تقديم دعوات للمشاركة في برامج تدريبية خارج المملكة، إذ لم تقدم عبر الطرق الرسمية. وأكدت الجهات العليا على «وجوب الرد فقط من طريق الجهات الرسمية المختصة في الدولة».
كما أكدت الجهات العليا أن «الرد بشكل فردي وإعطاء المعلومات للجهات الخارجية يُعد مخالفاً للأنظمة والتعليمات.
ويجب عدم تقديم أية معلومات فردية من عناوين ومعلومات شخصية ترد في اتصال فردي إلى أية جهة خارجية تدعي تقديم دعوات للمشاركة في برامج تدريبية خارج المملكة والتي لم تقدم عبر الطرق الرسمية».

وأشارت الجهات العليا إلى ورود معلومات تفيد بأن عدداً من الشبان والفتيات السعوديين «تلقوا دعوات لبرامج تدريبية خارج المملكة، ولكنها لم تقدم عبر الطرق الديبلوماسية»، لافتاً إلى أن ذلك «أمر مخالف للأنظمة. ويجب الاحتراس من تقديم أية معلومات فردية، من عناوين ومعلومات شخصية تطلب في اتصال فردي، إلى أية جهة خارجية، تدعي تقديم دعوات للمشاركة في برامج تدريبية خارج المملكة، ما لم تقدم عبر الطرق الرسمية». وأكدت على وجوب «الرد فقط من طريق الجهات الرسمية المختصة بالدولة».

بليونا ريال لمستفيدي "الضمان الاجتماعي"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي تخصيص بليوني ريال لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، والتي تشمل معاشات ضمانية، ومساعدات، وبرامج مساندة خلال شهر جمادى الآخرة الجاري.
وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الاجتماعي المتحدث الرسمي في الوزارة خالد الثبيتي أمس، أن ما تم صرفه لشهر جمادى الآخرة بلغ 2.2 بليون ريال تشمل معاشات ومساعدات، وبرامج مساندة.
وبيّن أنه تم صرف المعاشات الضمانية بمبلغ 1.4 بليون ريال، لعدد 916 ألف حالة ضمانية في مطلع جمادى الآخرة الجاري، مشيراً إلى أنه سيتم إيداع مبلغ 205.9 مليون ريال لبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء في 10 جمادى الآخرة الجاري.
وأضاف: «كما سيتم إيداع ما خصص لبرنامج دعم مشاريع الأسر المنتجة الضمانية مبلغ 29.3 مليون ريال يوم 16 جمادى الآخرة الجاري».

مجلس الوزراء يقرّ فرض رسوم على الأراضي البيضاء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
وافق مجلس الوزراء في جلسته التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز اليوم (الإثنين) على قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد الآليات والترتيبات التنظيمية في شأن فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات تمهيداً لإحالته إلى مجلس الشورى لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنه في شكل عاجل.
جاء هذا القرار بناء على توصية من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
ووافق مجلس الوزراء على أن يكون ارتباط "البنك السعودي للتسليف والادخار" بوزارة الشؤون الاجتماعية، ويرأس مجلس إدارته وزير الشؤون الاجتماعية. وأن يكون ارتباط "المؤسسة العامة للتقاعد" بوزارة الخدمة المدنية، ويرأس مجلس إدارتها وزير الخدمة المدنية.
ووافق أيضاً أن يكون ارتباط "صندوق التنمية الصناعية" بوزارة التجارة والصناعة، ويرأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة.

ووافق المجلس أيضاً على أن يكون ارتباط "صندوق التنمية الزراعية" بوزارة الزراعة، ويرأس مجلس إدارته وزير الزراعة. وأن يكون ارتباط "صندوق الاستثمارات العامة" بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرأس مجلس إدارته رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن أربعة يصدر بتسميتهم أمر من رئيس مجلس الوزراء، ويكون الأمين العام للصندوق بمرتبة لا تقل عن المرتبة الممتازة.
وأكد المجلس على نقل أي نشاط له صلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المال إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، واستكمال ما يلزم من إجراءات حيال ذلك.
ووافق مجلس الوزراء على تعديلات في نظام العمل، من بينها:
1- منح وزير العمل صلاحية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء سوق العمل وتنظيم حركة الأيدي العاملة، وذلك من دون إخلال بأحكام نظام العمل والأنظمة ذات العلاقة، ومنح وزارة العمل صلاحية الامتناع عن تجديد رخصة العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة.
2- يكون من بين الحالات التي ينتهي فيها عقد العمل، بحكم النظام، إغلاق المنشأة أو إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل ما لم يتفق على غير ذلك.
3- منح وزير العمل صلاحية منح مكافأة لا تزيد على 25 في المئة من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد، من موظفي التفتيش وغيرهم، في الكشف عن أي من مخالفات أحكام النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

سفارة المملكة بأميركا تعرب عن أسفها لمقتل الطالب طلال الجهني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032656

واشنطن – واس
أعربت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية عن بالغ الأسف والحزن لمقتل الطالب السعودي طلال وديان رضيمان المرواني الجهني بالولايات المتحدة الأمريكية.
وأوضحت السفارة في بيان صحفي اليوم "أنها قامت بالتواصل مع ذوي القتيل وقدمت لهم خالص تعازيها ومواساتها، وأكدت لهم بأن السفارة تقوم بمتابعة نتائج التحقيق مع الجهات المختصة".
وأشارت السفارة في بيانها إلى عدم صحة ما تداولته بعض وسائل الإعلام من معلومات واستنتاجات خاطئة، مؤكدة أن الموضوع لايزال رهن التحقيقات، ولم تصدر نتائج هذه التحقيقات بعد.

أمين منظمة التعاون الإسلامي: التطرف الفكري يقوّض وحدة الأمة ويطمس هويتها

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032664

جدة - واس

أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد بن أمين مدني، أن المشكلات التي تواجه الأمة وما تمر به من مخاطر وتحديات تتمثل في التطرف الفكري الأعمى والتعصب المذهبي والتخندق الطائفي، إذا لم توقف ستؤدي لاسمح الله إلى تقويض وحدة الأمة وطمس هويتها، إضافة إلى أن الأحقاد من الخارج تسعى إلى الذهاب بهوية الأمة والسيطرة والهيمنة على مقدراتها ونهب ثرواتها وتعطيل مسيرتها.

وقدم مدني خلال مشاركته في افتتاح أعمال الدورة الثانية والعشرين لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التي تستضيفها الكويت خلال الفترة 22 25 مارس الحالي 2015م الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لموافقته على استضافة دولة الكويت لأعمال الدورة الحالية . وتحدث معاليه عن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها القدس الشريف من الكيان الصهيوني بهدف طمس معالم المدينة وإفقادها هويتها العربية الإسلامية، مشيراً إلى أن زيارة القدس ومسجدها المبارك للتعرف على المدينة المقدسة والتواصل مع أهلها، سيؤكد لقوات الاحتلال والعالم أحقية المسلمين الدائمة بهذا المكان المقدس.

وقال معالي الأستاذ إياد مدني" عند مناقشة قضايانا ومستجداتنا نحن ننطلق من مبادئ ديننا، وأصول شريعتنا، مستحضرين الواقع الذي نعيشه، مراعين الغايات والأهداف وإن مجمعكم بكم وبعلمكم وبوسطية توجهكم، يحظى بين المؤسسات العلمية بمكانة رفيعة، وإن قراراته العلمية الفقهية بهذا التوجه تلقى قبولا واحتراما لدى كل من يتعاملون معه.

وأضاف قائلا : تبحث الدورة الحالية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي عدة موضوعات تتعلق بحقوق وواجبات المواطنين غير المسلمين في الدول الإسلامية والمرأة والولاية العامة وزيارة القدس والتكفير والجهاد وموضوعات اقتصادية وأخرى تتعلق بأحكام الحلال في الغذاء والدواء وحقوق المعوقين وسيحدد المجمع في دورته الحالية حقوق وواجبات المواطنين غير المسلمين في الدول الإسلامية ومدى تطبيق الشريعة الإسلامية عليهم وذلك للرد على المتطرفين وغيرهم ممن لا يعرفون حقوق هؤلاء المواطنين.

أمير عسير يتابع تنفيذ الأمر الملكي بالعفو عن السجناء

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032701

أبها - يحيى الشبرقي

تابع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير تنفيذ الأمر الملكي الكريم، والذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- حيال العفو عن سجناء الحق العام والسداد عن المطالبين بحقوق خاصة بسجون منطقة عسير والذي بلغ عددهم 1022 سجينا.

وقد عبر المعفو عنهم وذووهم بمشاعرهم وفرحهم بهذا القرار الملكي والذي كان له بالغ الأثر في إضفاء أجواء الفرح والسعادة لدى كافة شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص السجناء المفرج عنهم وذووهم، داعين الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وسمو ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز -حفظه الله- وسمو ولي ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف -حفظه الله- وأن يجعل ذلك في موازين حسناتهم ويديم نعمة الأمن والأمان على هذا الوطن الغالي.

تساعد القطاع العقاري على التطور والتماشي مع النهضة التنموية واحتياج المواطن

اقتصاديون: فرض رسوم الأراضي دليل على إنهاء مشكلة الإسكان.. والتوقعات بانخفاض الأسعار

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032864

متابعة - نايف الحمري، محمد حميدان، عبدالمحسن بالطيور

أجمع مختصون اقتصاديون لـ «الرياض»، أنّ موافقة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز، خلال اجتماعه، أمس في قصر اليمامة بالرياض، على فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات والمراكز، ستنهي معضلة الإسكان التي يعاني منها المواطنون، ويساهم في إنشاء المرافق الحيوية في كافة مناطق المملكة، والتي كانت متوقفة جراء ندرة الأراضي، مشيرين في حديثهم لـ»الرياض» أنّ فرض الرسوم سوف يساعد القطاع العقاري على التطور والتماشي مع النهضة التنمية التي تمر بها المملكة.

وأكدوا أن قرار فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني، سيكون له الأثر الإيجابي على الحركة التنموية والعقارية، ووصفوا القرار بالتاريخي، لما سيكون له من ردة فعل خلال الفترة المقبلة على أسعار الأراضي والتضخم المتراكم بها خلال السنوات الماضية.

وقالوا، سيتحول القطاع العقاري إلى قطاع استثماري حقيقي يعكس الحركة العمرانية داخل المدن، ويزيح الفراغات التي شوهت الصورة الحقيقة للتنمية في المملكة، مشيرين إلى أن القطاع العقاري مرتبط بالحركة التجارية لأدوات البناء وشركات المقاولات، متوقعين انتعاش الحركة التجارية، وكذلك النهوض بالعقار من الركود الذي حل به بسبب تلك الاراضي، ذات المساحات الكبيرة داخل المدن والمحتكرة من قبل بعض التجار دون استثمارها.

وفرة في الأراضي والوحدات السكنية وانعكاس إيجابي على قطاعات الاقتصاد المختلفة

التواتي: التوصية إنذار لمن يطبقون مقولة «الأرض لا تأكل ولا تشرب»

باعشن: القرار يحول الأراضي البيضاء إلى وسيلة للاستخدام بدلاً من «تخزين الثروة»

وبينوا أن القرار سيعيد التوازن لسوق الاراضي والوحدات السكنية في المملكة، إذ ستكون هناك وفرة غير مسبوقة في الاراضي والوحدات السكنية التي من شأنها في حال وفرتها، أن تعيد الأسعار المرتفعة الى أسعار أقل مما عليه الآن، متوقعين أن القرار سيكون له آثار إيجابية على قطاعات أخرى مثل القطاع المصرفي، من خلال التمويل إضافة إلى قطاع المقاولات الذي يتوقع أن يستفيد من هذا القرار.

إعادة هيكلة قطاع الإسكان

وقال المحلل الاقتصادي الدكتور عبدالله باعشن إن الموافقة تعتبر خطوة قوية في عملية إعادة هيكلة قطاع الاسكان، واستمرار للخطوات السابقة في تنظيمها ودعمها في إنتاج الوحدات السكنية لصالح المواطنين، وكعملية لتسريع إنجازها.

وأضاف باعشن أن بعض الأراضي البيضاء تحولت إلى عمليات احتكار، وتم تعطيلها من الاستفادة منها، عبر التستر في موضوع العرض والطلب، مبيناً أنّ الاسعار التي وصلت إليها الاراضي البيضاء بات مبالغة فيها، أدى إلى إحجام المواطن عن الشراء فيها، مشيراً إلى أنها ستتحول بعد الموفقة من غاية إلى وسيلة للاستخدام خلاف ما كانت عليه سابقاً في كونها مجرد تخزين للثروة.

وتوقع باعشن أن اللائحة التي سوف تصدر في فرض الرسوم ستكون متفاوتة في النسب بناءً على المناطق في المملكة، مشيراً إلى أن المناطق التي تشهد نهضة تنموية وزيادة بشرية، ستكون الأعلى في النسب خلاف بقية مناطق المملكة، مضيفاً أنّ مكة المكرمة والمدينة المنورة ستشملها بعض الاستثناءات في عملية احتساب الرسوم لعدة أسباب تتمثل في التوسعة للحرمين الشريفين، وإقامة أماكن الاستقبال لضيوف المملكة، والاستفادة منها في الاعمال التي تهدف إلى فائدة المواطنين والحجاج والمعتمرين.

وأشار باعشن إلى أن فرض الرسوم سوف يدفع القطاع العقاري إلى التطوير، والاستمرار في التنمية الشاملة للمملكة، من خلال زيادة عملية العرض والطلب على بناء الاراضي البيضاء، والاستثمار فيها في إقامة بعض المشاريع التي تُسهم في نمو الاقتصاد الوطني، وتعود بالنفع على المستثمرين أنفسهم، في تحقيق عوائد مالية واجتماعية.

التوجه للاستثمار

بدوره أكد المحلل الاقتصادي الدكتور علي التواتي، أنّ القرار جاء لتأكيد على أنّ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، برئاسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع ورئيس الديوان الملكي والمستشار الخاص لخادم الحرمين، الأخذ بعين الاعتبار الأولوية القصوى في استشعار وتوجه خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز في بيانه الأخير، في إعطاء أولوية هامة في إنهاء بعض المعضلات التي يعاني منها المواطن، مشيراً إلى أنّ الاراضي البيضاء داخل المناطق العمرانية تستهلك 20 مليار ريال في إيصال الماء والكهرباء.

ولفت التواتي إلى أنّ التوصية جاءت كإنذار وتحذير لملاك الاراضي البيضاء ممن يطبقون مقولة «الأرض لا تأكل ولا تشرب»، في الإسراع في بيعها أو استثمارها، بما يحقق الفائدة والنفع للجميع، مبيناً أن غالبية ملاكها سيتوجهون إلى بيعها الى وزارة الاسكان، أو إستثمارها لعدم تحملهم لفترة طويلة قيمة الرسوم التي سيتم فرضها عليهم، موضحاً أن الهدف أيضا من التوصية هو إيجاد حل لندرة الاراضي البيضاء، وتحويل مشكلة الاسكان للمواطن من مشكلة حالية إلى كونها جزءاً من الماضي.

وبيّن التواتي أنّ القطاع العقاري سيشهد تراجعاً في الاسعار عقب إطلاق التوصية، وسيؤدي إلى تمكين المدن في كافة مناطق المملكة من إنشاء المرافق الحيوية التي كانت متوقفة مسبقاً جراء ندرة الاراضي واحتكارها من قبل التجار، متوقعا أنّ يتم فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات والمراكز، بعد الانتهاء من توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بهذا الشأن، وقيامة بإعداد الآليات والترتيبات التنظيمية لذلك، ورفعه لمجلس الوزراء تمهيداً لإحالته إلى مجلس الشورى لاستكمال الإجراءات النظامية.

إيجابيات وسلبيات

وقال الاقتصادي الدكتور محمد بن دليم القحطاني، إن الأسعار في القطاع العقاري باتت تشكل قلقاً كبيراً لدى الكثير من المواطنين والمستهلكين ،إذ وصلت إلى مستويات يصعب على المواطن دفعها بسبب ارتفاعها وضعف دخله مقارنة بالأسعار.

وقال القحطاني إن تفاعل أصحاب تلك الاراضي مع القرار، سيكون له إيجابيات كبيرة على القطاع عكس عدم التفاعل الذي سيؤدي إلى نتائج سلبية، مرجحاً تفاعل عدد كبير من أصحاب تلك الأراضي مع القرار، أما ببيعها بسعر أقل لشركات التطوير العقاري، أو تطويرها بأنفسهم والبدء في بيعها للمستهلك النهائي، وهذا سيؤدي إلى وفرة كبيرة على مستوى الاراضي المطورة أو الوحدات السكنية الجاهزة.

ويؤكد القحطاني أن القرار سيسهم بشكل كبير في خفض الأسعار ضمن النطاق العمراني الذي يشهد ارتفاعات غير مبررة، وينبغي أن يسهم في استثمار أراضي المدن، والكشف عن الأراضي غير المملوكة داخل النطاق العمراني.

وقال القحطاني إن هناك مساحات شاسعة غير معروف ملاكها، سيتم معرفة ملاكها بعد هذا القرار إضافة إلى استغلال هذه المساحات الشاسعة.

وبين عضو جمعية الاقتصاد السعودية صالح العجاجي، أن القرار سيكون له آثار إيجابية أولها بيان كثير من الاراضي مجهولة الملكية واستغلالها، أما بظهور ملاكها والتزامهم بالقرار القاضي بفرض الرسوم أو تسليمها لوزارة الإسكان للاستفادة منها في المشاريع السكنية الحكومية، إضافة إلى أن القرار سيؤدي بشكل كبير إلى وقف المضاربة في بيع الاراضي، وهي التي أوصلت الأسعار إلى أسعار مبالغة فيها.

وقال إن القرار سيخفف العبء على وزارة الإسكان جراء خفض الأسعار المتوقع، وبالتالي توجه شريحة من المواطنين إلى الشراء والبناء أو الاستفادة من شراء وحدات سكنية جاهزة بعد خفض أسعارها.

مؤكدا على أن وجود مثل هذه المساحات دون استغلال بالتأكيد يعطل استثمارها ويتسبب في ارتفاع الأسعار.

أراض جرداء يتضاعف سعرها

وقال الدكتور طارق بن علي بن حسن فدعق عضو لجنة الحج والإسكان والمرافق العامة بمجلس الشورى ل»الرياض»، إن وصف هذه الخطوة بالرائعة هو وصف مناسب يكشف شقي معادلة مفادها سعي ورغبة الدولة المتواصل لتوفير المسكن المناسب للمواطن، وفي الشق الآخر ينهي مشكلة؛ ومعوق قائم عبر إصرار المستثمرين في الاستفادة من خدمات البنية التحتية، التي توفرها الدولة بالمجان وترك الأراضي جرداء يتضاعف سعرها عاما بعد عام.

واعتبر الدكتور طارق فدعق، بأن القرار يضاف لعدد من الخطوات الجيدة السابقة والتي تضع المجتمع على أعتاب مرحلة جديدة، مشيراً إلى توقعه بأن يتم إنجاز ما هو مطلوب من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشكل سريع، ومؤكداً بأن المتتبع لأداء المجلس الذي يعتبر جديداً سيلاحظ بأنه يعمل بروح الشباب بشكل يتسم بالدقة والفعالية.

كما تمنى الدكتور فدعق بأن لا يستعجل الأهالي والمواطنون نتائج الخطوات والأعمال التي تقوم بها الدولة، لتحقيق ما يضمن رفاهيتهم سواء في ما يختص بقطاع السكن أوغيره، مشيراً إلى أن النتائج ستكون بلا شك مرضية على المدى المتوسط.

اللائحة التنفيذية والتفسيرية شديدة الأهمية

بدوره قال عبدالله الأحمري رئيس لجنة التثمين العقاري في غرفة جدة، إن البت في هذا الملف معناه تحريك هذه الثروات المهدرة والتي لم يستفد منها الاقتصاد الوطني، بل باتت تشكل عبئاً تجاوز الاقتصاد والوطني إلى اقتصاد المواطن ومعيشته، وهذه الإجراءات كانت تحت الدراسة منذ وقت، وقد تهيأة الكثير من المتطلبات اللازمة لتنفيذها، وبالتأكيد سيكون دور مجلس الاقتصاد الوطني في وضع وسن اللائحة التنفيذية والتفسيرية لها شديد الأهمية، خصوصاً فيما يتعلق بآلية وضع والرسوم، وهل تكون عائداً إلى سعر المتر أو إلى قيمة الأرض والغرامات، وهل ستكون الغرامة مرتبطة بمالك الأرض فسه أم مقترنة بالأراضي سواء بقيت في ملكيته أو باعها وغير ذلك من النقاط المهمة.

وقال رئيس لجنة التثمين كما أسلفت هناك الكثير من الخطوات التي سبق ترتيبها وفي ذلك إشارة إلى التزام الدولة، وحرصها على الصالح، فحالياً هناك العدد الملائم والمناسب من المثمنيين العقاريين في مختلف المناطق، إضافة إلى وجود مؤشر عقاري أكثر من رائع يتبع لوزارة العدل، وكل هذا مؤشر على أن التطبيق الفعلي للقرار لن يتأخر، وأتوقع أن يكون له دور كبير في عملية تصحيح تعود بأسعار العقار على المدى المتوسط إلى وضعها الطبيعي بواقع انخفاض يتراوح بين 30و 40% من الأسعار الحالية.

كما توقع عبدالله الأحمري أن لا يقتصر تأثير القرار على الانخفاض بالنسبة للبيع سواء بالنسبة للوحدات السكنية أو الأراضي وأن يشمل أسعار الإيجار للعقارات والتي ارتفعت في العقد الأخير بشكل مبالغ فيه.

التأثير الأكبر في القطع الكبيرة

من جهته امتدح إبراهيم محمد بترجي رئيس اللجنة الصناعية بغرفة تجارة جدة، القرار واصفاً إياه بالقرار المنتظر من قبل غالبية المواطنيين، وقال بالنسبة لي شخصياً فإنني أتوقع أن يكون تأثير القرار أكثر وضوحاً في أسعار القطع والأراضي الضخمة التي تقع خارج نطاق المدن السكنية، في حين سيكون التأثير طفيفاً على القطع الصغيرة التي تقع في داخل المدن، ولكنه بالتأكيد قرار يضعنا في طريق سيشهد العقار فيه انخفاضاً وتراجعاً وذلك على المدى المتوسط والبعيد.

وبين بترجي بأن تأثير القرار وغيره من الخطوات الهامة التي تقوم بها الدولة، ينعكس إيجاباً بشكل كبير على الأنشطة الصناعية في المملكة، سواء فيما يعني المزيد من السهولة للتحصل على الأراضي بالنسبة للمستثمرين وصناعتهم، أو بالنسبة لما يختص بسكن موظفيهم.

حراس أمن المحاكم وكتابات العدل بمكة بلا رواتب

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م

اضغط هنا

عاطف السويهري - مكة المكرمة
أبدى عدد من حراس أمن المحاكم وكتابات العدل بمكة والذين يتجاوز عددهم 50 موظفًا تذمرهم من تأخر صرف رواتبهم، مشيرين إلى أنهم أمضوا شهرًا ونصف الشهر بدون رواتب مما أثار قلقهم وزاد من معاناتهم، حيث إن الأغلبية منهم لدية أسر يعولها والبعض الآخر مطالب بإيجار السكن.
وأكد كل من الموظف ع . س و ف . خ بأن تأخير الرواتب لمدة الشهر ونصف الشهر سبب لهم الكثير من المشكلات المادية منها إيجارات مساكنهم ومنها لوازم ومصاريف عوائلهم وأطفالهم بالمدارس، مطالبين بسرعة صرفها من أجل التخفيف من معاناتهم، مشددين على عدم مماطلتهم مرة أخرى.
وقال كل من الموظف ص . م، و ح . س بأن موظفي حراس أمن المحاكم وكتابات العدل بمكة لا تتجاوز رواتبهم الشهرية ثلاثة آلاف ريال بينما تجاوزت رواتب زملائهم في بعض المدن الـ 4000 ريال، مطالبين بمساواتهم برملائهم بالمناطق الأخرى ورفع رواتبهم أسوة بهم.
«المدينة» حاولت أكثر من مرة التواصل مع رئيس شركة المشير للحراسات الأمنية فهد القرني لكنه لم يرد.

تنسيق فعّال مع "الصحة" و"الداخلية" و"البلديات" لاحتواء كورونا

برنامج شامل لفحص الإبل الواردة.. وكيل وزارة الزراعة لـ "المدينة":

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

داود الكثيري - جدة
قال وكيل وزارة الزراعة للثروة الحيوانية، المهندس سامي النحيط، إن هناك تنسيقا فعالا مع وزارات الصحة والداخلية والشؤون البلدية والقروية وهيئة الحياة الفطرية لاحتواء فيروس «كورونا».. وأضاف: إنه تم رفض دخول 9102 رأس من الإبل العام الماضي من جميع المنافذ لإصابتها بأمراض وبائية منها طاعون المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، البروسيلا، مرض الجرب، مرض الجلد العنقودي ومرض السل الكاذب.
وأكد في حوار مع «المدينة» أنه تم حجر 106 آلاف رأس من الإبل العام الماضي في مختلف محاجر المملكة للتأكد من عدم إصابتها بنفس الأمراض الوبائية.
وأشار إلى وجود برنامج شامل لكل أنحاء المملكة فيما يخص الإبل الواردة للمملكة ويشمل ذلك منافذ الدخول والمحاجر ليتم جمع عينات وفحصها معمليًا للتأكد من خلوها من الأجسام المضادة لفيروس كورونا، وما زال جمع العينات جاريًا.
وأكد أن الوزارة تتابع آخر المستجدات العالمية لإنتاج لقاح للوقاية من الإصابة بعدوى فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) مع عدد من الشركات العالمية المختصة في إنتاج اللقاحات بهدف الحد من انتشار الفيروس.
وأضاف أن هنالك العديد من الجهات والمراكز البحثية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تقوم حاليًا بدراسة إنتاج لقاح للوقاية من الإصابة بالعدوى، ولكنها ما زالت في طور الأبحاث لإنتاج لقاح آمن وفعال وتحديد الظروف والأعمار التي ينصح استخدام اللقاح عندها، وفي حال توفر ذلك اللقاح بالمواصفات المذكورة فإن الوزارة ستقوم بتأمينه واستخدامه.
وحول دور وزارة الزراعة فيما يخص كورونا قال: إن الوزارة تعمل على استقصاء مدى وجود فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) والأجسام المناعية له في حيوانات المزرعة المختلفة ومن ضمنها الإبل والحيوانات البرية والمستأنسة لمعرفة إمكانية إصابتها بالفيروس وما إذا كان لها دور في وبائية وانتقال الفيروس من الحيوان إلى الإنسان

ودراسة المصادر المحتملة للمرض في الإنسان، بالإضافة إلى تحديد العوامل المهيأة المحتملة التي قد تكون لها دور في انتقال الفيروس من الحيوان إلى الإنسان.

الحالات البشرية والمخالطة

وأشار إلى أن الوزارة تقوم بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وهي وزارة الصحة، والشؤون البلدية والقروية، الهيئة السعودية للحياة الفطرية ووزارة الداخلية، حيث يتم التنسيق مع وزارة الصحة باستلام البلاغات من وزارة الصحة عن الحالات البشرية المخالطة للحيوانات، حيث يتم عمل تقصي في تلك الحيوانات لتأكيد إصابتها أو عدم إصابتها بالفيروس.

كما يتم إرسال معلومات عن المربين الذين لديهم حيوانات مصابة في قطعانهم إلى وزارة الصحة، يتم التنسيق مع الشؤون البلدية والقروية بعمل استقصاء وبائي للحيوانات الواردة للمسالخ، كما يتم التنسيق مع الحياة الفطرية بعمل استقصاء وبائي للمرض في الحيوانات البرية، يتم التنسيق مع وزارة الداخلية بحجر وحجز القطعان التي بها حيوانات مصابة وأخذ العينات من القطعان.

وتقوم بتنفيذ برامج إرشادية وتوعوية موجهة لجميع شرائح المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ووسائط التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر وكذلك رسائل الجوال النصيه لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية بصفة عامة من الأمراض المشتركة التي يمكن أن تنتقل من الحيوان للإنسان.

آلية التنسيق

وتحدث النحيط عن آلية التنسيق بين وزارتي الزراعة والصحة بخصوص «كورونا».. وقال إن وزارتي الزراعة والصحة في اجتماعات دورية على مستويات مختلفة، حيث توجد لجان على مستوى الوكلاء ومديري العموم، بالإضافة إلى لجان فنية تضم المختصين من الوزارتين تجتمع يوميًا أو أسبوعيًا حسب الوضع الوبائي لمتابعة المستجدات وتنسيق الجهود المشتركة لدراسة الجوانب المختلفة بالمرض في الإنسان ونتائج الدراسات في الحيوان، كما يوجد تنسيق في حالات البلاغات الواردة للإصابات البشرية المخالطة للحيوانات، حيث يتم تلقي البلاغ من وزارة الصحة ومتابعة تلك الحيوانات بأخذ عينات منها أسبوعيا وفحصها.

وأشار إلى وجود برنامج شامل لكل أنحاء المملكة فيما يخص الإبل الواردة للمملكة ويشمل ذلك منافذ الدخول والمحاجر ليتم جمع عينات وفحصها معمليًا للتأكد من خلوها من الأجسام المضادة لفيروس كورونا وما زال جمع العينات جاريًا.

وأضاف: بلغ عدد الإبل التي لم تفسح من جميع منافذ المملكة خلال العام الماضي 9102 تم رفضها بسبب إصابتها بأمراض القائمة (A&B) الموجودة في نظام (قانون) الحجر البيطري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية بالمملكة العربية السعودية ومن بين هذه الأمراض: طاعون المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، البروسيلا، مرض الجرب، مرض الجلد العنقودي ومرض السل الكاذب.

كما تم حجر 106 آلاف رأس من الإبل العام الماضي في مختلف محاجر المملكة للتأكد من عدم إصابتها بنفس الأمراض.

الحالات المرضية

أما عدد الحالات المرضية المعدية فيما يخص جميع الأمراض المعدية المعالجة في العيادات والوحدات البيطرية، التابعة للوزارة خلال العام 1435هـ بلغ (21929) حالة معالجة.. علمًا بأن الأسلوب المتبع للتعامل مع معظم الأمراض الوبائية والمعدية هو الوقاية قبل حدوث المرض وليس علاجه بعد حدوثه.. ولا يوجد علاج نوعي مناسب لعلاج الأمراض الفيروسية، ولكن يتم علاج العدوى البكتيرية المصاحبة للمرض، حيث تساهم الأمراض الفيروسية في إضعاف مناعة الحيوان.

«وبلغ عدد العينات المفحوصة للإبل في مختبرات الحجر الحيواني (البكتريولوجي) بموانئ المملكة للعام 1435هـ (8182) عينة، فيما بلغت العينات المفحوصة للإبل في مختبرات الحجر الحيواني (مختبر الهرمونات) بموانئ المملكة للعام 1435هـ (144) عينة، منوهًا إلى أن أبرز الدول المصدرة للإبل للمملكة هي الصومال، السودان وجيبوتي».

5 جنسيات تتصدر الاستقدام على "مساند" والبنجلاديشية تتوارى

والأسعار تحطت حاجز الـ22 ألف ريال

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

سعود العيد - جدة

غابت العمالة المنزلية البنجلاديشية عن خيارات موقع مساند التابع لوزارة العمل الموقع الذي يتيح للراغبين في استقدام العمالة المنزلية معرفة الجنسيات المتاحة وأسعار الاستقدام وزمن الوصول، حيث أدرج الموقع استقدام العمالة المنزلية من الفلبينية والسيرلانكية والهندية والفتنامية والموريتانية بأسعار استقدام تراوحت بين 22 ألف ريال إلى 14 ألف ريال، وتصدرت العمالة المنزلية السيرلانكية والهندية قائمة الأسعار في الموقع، حيث وصلت تكلفت الاستقدام من هاتين البلدين إلى 22 ألف ريال في حين قدرت كلفة الاستقدام من الفلبين بـ 14 ألف ريال وفيتنام بـ 16 ألف ريال بينما وصلت أسعار الاستقدام من موريتانيا إلى 20 ألف ريال.

وكانت وزارة العمل قد أعلنت في وقت سابق عن موافقة المقام السامي الكريم على رفع القيود عن الاستقدام من جمهورية بنجلاديش لكل المهن بما فيها العمالة المنزلية الرجالية والنسائية وفقًا للضوابط والأنظمة، وبينت الوزارة أن استئناف الاستقدام من بنجلاديش سيبدأ هذا العام.

وأرجع المتحدث الرسمي لوزارة العمل تيسير المفرج بأن التأخر في إصدار التأشيرات للعمالة المنزلية البنجلاديشية يعود إلى بعض الإجراءات التنظيمية اللازمة التي تعمل الوزارة والجهات المماثلة في الجانب البنجلاديشي على إنجازها، لتبدأ المملكة في استقبال 500 ألف عاملة منزلية.

وعن تكاليف الاستقدام أوضح «المفرج» أن الجانبين السعودي والبنجلاديشي اتفقا على إحالة موضوع تكاليف الاستقدام والأجور الشهرية إلى القطاع الخاص في الجانبين، مشيرًا إلى أن اللجنة الوطنية للاستقدام هي ممثل القطاع الخاص في المملكة، وأكد المفرج أن دور وزارة العمل يقتصر في هذا الصدد على وضع التنظيمات الخاصة بمراقبة تكاليف الاستقدام والإفصاح عنها مع بيان مدد الاستقدام، وذلك عن طريق إلزام المكاتب والشركات بنشر تكاليف ومدد الاستقدام على موقع مساند، لافتًا إلى أن للوزارة دورًا رقابيًا من خلال فرق التفتيش الميدانية والتأكد من مطابقة ما هو منشور على الموقع مع الواقع التعاقدي للعملاء.

السعودية تطالب بتحريم التعرض للأديان السماوية

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

واس - جنيف

أكدت المملكة امس أن المجتمع الدولي أصبح بحاجة ماسة لمواجهة ظاهرة العنف والتعصب الديني والعرقي والثقافي، حيث ينتشر التطرف والعنصرية والكراهية بين مجتمعات العالم وشعوبه في وقت أصبح فيه العالم قرية واحدة لا يمكن لأي

مجتمع أن يعيش في معزل عن هذا العالم .وقال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأمم المتحدة فيصل طراد في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الحوار التفاعلي حول تقرير المفوض السامي المعني بمكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم : إن المملكة تعمل جاهدة على أن تكون في طليعة الداعمين للآليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان مع الأخذ في الحسبان احترام حق الفرد في الحصول على المعلومات واعتناق الآراء واستقاء الأنباء وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة، ولكن مع حظر استخدام أي وسيلة لبث المعلومات بطريقة مسيئة أو تشهيرية ضد الأديان أو الرموز الدينية ومن بينها الوسائل الإعلامية المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية سواء للحض على العنف ضد أتباع بعض الأديان أو الترويج وبث أفكار تمييزية أو كارهة للغير (الآخر).وأضاف : إن إطلاق حرية التعبير بلا حدود أو قيود قد أدى إلى انتهاك وتجاوزات لحقوق دينية وعقائدية.

مطالبة "المظالم" بوضع آلية لإجراءات الدعوى تتضمن جدولا زمنيا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760751.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

طالب مجلس الشورى ديوان المظالم بالمبادرة إلى إقرار المبادئ القضائية في الديوان، داعيا إلى دراسة وضع آلية واضحة لإدارة إجراءات سير الدعوى تتضمن جدولا زمنيا يتم من خلاله إيداع المذكرات المقدمة من أطراف الدعوى لدى المحكمة الإدارية في موعد محدد يسبق الجلسة المخصصة لنظر الدعوى، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية المقدمة من مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان.

وشدد المجلس على ضرورة أن يتضمن تقريره إحصاء للقضايا التي حكم على الجهات الحكومية فيها بالتعويض، والقضايا التي كان الحكم فيها لصالحها، وبيان النسبة في ذلك، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية من مضمون التوصية الإضافية المقدمة من عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي.

جاء ذلك في قرار للمجلس بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1435/1434هـ والتي تلاها رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

ودعا المجلس الديوان إلى إعداد معايير أداء لقياس الإنتاجية في جميع أعمال الديوان، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية المقدمة من عضو المجلس أحمد الحكمي.

وكان المجلس قد وافق في مستهل الجلسة على طلب سمو وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني إضافة مادة لنظام الدفاع المدني تتيح لسموه تفويض بعض الصلاحيات المقررة له بالنظام، وذلك بعد أن ناقش تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن الموضوع تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي.

الحماية الاجتماعية بحائل تدعو المعنفين لتقديم البلاغات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760785.htm

سطام الجميعة (حائل)
دعت لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة حائل المواطنين إلى المبادرة والتواصل معها من خلال الاتصال للإبلاغ عن أية حالات عنف لفظي أو جسدي.
وطالبت رئيسة القسم النسائي الحماية الاجتماعية بمنطقة حائل شريفة العمري المعنفين أسريا بمختلف الأشكال إلى تقديم بلاغ رسمي على أرقام الخط المجاني للبلاغات وهو (١٩١٩).
مشيرة إلى أن أهداف وحدة الحماية الاجتماعية تتلخص في تقديم الحماية الاجتماعية للمرأة أيا كان عمرها والطفل دون سن الثامنة عشرة وبعض الفئات المستضعفة من التعرض للإيذاء والعنف الأسري بشتى أنواعه.
كما تم إنشاء لجان للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات تعمل مع الجهات ذات العلاقة بشكل مباشر مع الحالات المتعرضة للعنف.
بما يحقق لهم الأمن الاجتماعي ويراعي مصالحهم ونشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف والتدخل السريع في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة (الحكومية والأهلية) لخدمة ضحايا العنف الأسري والحد من مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
وأضافت: حرصا لتحقيق التوعية الاجتماعية بأضرار العنف بجميع أنواعه وعواقبه على الفرد وعلى المجتمع سواء كان عنفا لفظيا أو جسديا أو نفسيا.
شاركت لجنة الحماية الاجتماعية برالي حائل نيسان الدولي العاشر 2015م في الخيمة النسائية الخاصة لمركز التنمية الاجتماعية وذلك عبر توزيع البروشورات والمطويات التوعية وبعض الهدايا للزوار تشتمل عل حقيبة وميداليات وتعليقات وأكواب وأقلام وتي شيرتات.

إجماع على إقصاء نظرية "ليل المحاكم طويل".. ومقترحات لمعالجة النقص

استدعاء القضاة المتقاعدين وتخفيف شروط التعيين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الاثانىاول 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760796.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
نقص عدد القضاة، طول مدد التقاضي، الازدواجية في التخصصات والمرافق العدلية، والتوسع في العمل الالكتروني تعد من التحديات الكبيرة والملفات الابرز امام وزارة العدل.
«عكاظ»سألت عددا من المحامين والحقوقيين والمتعاملين مع المحاكم عن ابرز الملفات المطلوب التعجيل بها في المرحلة المقبلة.

يستهل الاجابات المحامي والقانوني الدكتور علاء عبدالحميد ناجي ويقول: يجب على الوزارة أن توزع رؤيتها على نوعين من الملفات: الملفات التي تتطلب علاجا فوريا كتلك المتعلقة بالبنية التحتية والجوانب الإجرائية والمدد الزمنية للفصل في الأحكام وتفعيل الدرجات القضائية التي تم اعتمادها وكذلك تفعيل المحاكم المتخصصة. وهناك ملفات الاستراتيجية طويلة المدى التي تتعلق بالتنسيق مع الجامعات لدمج مساري الشريعة والقانون بحيث تتجانس مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات المحاكم وسوق العمل والعمل على رفع مستوى الأداء للمحامين والقضاة ككل.

المحامي والمستشار القانوني والمحكم المعتمد حامد بكر فلاتة يأمل من الوزير الجديد اكمال المسيرة في تطبيق مشروع تطوير القضاء، فمن خلال خبرتنا في مجال المحاماة وتعاطينا مع المحاكم واللجان القضائية المختلفة لما يزيد على 25 عاماً نرى أن هناك حزمة من الملفات تحتاج للتطوير وربما إعادة الهيكلة والتنظيم ومنها معالجة نقص عدد القضاة وتدريب الجدد وموظفي المحاكم وتطوير أدائهم وإيجاد الحلول الناجحة لمشكلة طول مراحل التقاضي والتحكيم والصلح وإلغاء أو دمج اللجان القضائية في المحاكم.

برامج هشة

يستعرض المحامي نواف المطوع ابرز الملفات التي يتوجب على وزارة العدل التعجيل بها، منها انشاء برامج الكترونية قوية مدعومة من جهات لها باع طويل مثل شركة العلم لأمن المعلومات التابعة لوزارة الداخلية وربطها بمركز المعلومات الوطني لان البرامج الحالية هشة وغير عملية وطبيعة العمل العدلي تستلزم تطويلا في التدوين والتفصيل ولا يعقل ان يدون المستفيد من خدمات العدل دعواه كاملة بشكل مفصل ويكتشف فجأة اختفاء الصفحات وعدم اتمامها، هنا يفقد المستفيد الثقة في العمل الالكتروني في موقع وزارة العدل.

دمج التخصصات

في رأي المحامي بندر العمودي أن من أهم الملفات المطروحة التي يستحق أن يتم الاستعجال فيها قضية التخصصات والازدواجية فيها واختيار القضاة لها، حيث ان بعضها معقد ويحتاج إلى تفسير وكيفية توزيع التخصصات على المحاكم، وعلى سبيل المثال نجد ديوان المظالم يتناول القضايا التجارية ولا يتناولها جملة وتفصيلا بل جزء منها والجزء الآخر - وأعني قضايا المنازعات التجارية- تتناوله وزارة التجارة، فلو نجحت الوزارة في دمج التخصصات المنقسمة كالقضايا التجارية وجعل النظر فيها بواسطة جهة واحدة مثل المحكمة التجارية فهذا يحسب من ايجابيات المجلس الاعلى للقضاء. إن ملف التخصص والفصل بين التخصصات من أهم الملفات المطروحة أضف إلى ذلك أيضا تطوير وتحديث بعض الأنظمة وآلية تحديثها لتتواكب مع الوضع الحالي.

تبادل المذكرات

حول ابرز التحديات التي تواجه الوزارة يقول المحامي نزيه عبدالله موسى انها تتمثل في استكمال انشاء المرافق العدلية.

ومن جانبه يرى مهند الظاهري المحامي ان اساس العدل سرعة الحكم وأكثر ما يقلق المواطنين استطالة التقاضي ما يمنح قوة دفع للمماطلين في حقوق الناس بالاستمرار في الاعتداء على حقوق الاخرين، والمطلوب تقريب مواعيد الجلسات وتحديد فترة قصوى باسبوعين ومنح الموثقين دورهم في المجتمع وانهاء اجراءاتهم لاستخراج التراخيص المطلوبة وان يكون الرد على المذكرات الكترونياً بين الخصوم عبر موقع وزارة العدل لتجنب اضاعة الوقت، وملاحقة المحامين المزيفين والمكاتب الاجنبية العاملة في هذا المجال.

ترتيب الأولويات

نحن بحاجة ماسة لترتيب الأولويات في البيئة العدلية نظراً لازدحام الموضوعات ووجود بعض العقبات، وعدم القدرة على التصدي لكل المشكلات المتجذرة، مما يقصر الحل على تنظيم تقديم المبادرات زمنياً.. يقول الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء، ثم يقترح؛ منح الأولوية للقضايا الملحة التي يشق على العاملين داخل الوسط العدلي أو المستفيدين من خدماته الصبر عليها. ويمكن من خلال ورش العمل المشتركة استقصاء كل هذه المشكلات المستعصية، مثل وجود فراغ قانوني في عدد من الموضوعات الهامة ما تسبب في تضارب الاجتهادات القضائية وضعف حركة سير التقنين. وكذلك عدم وجود المستشارين المتخصصين في الجهات القضائية، وقلة عدد القضاة، وتدافع الاختصاصات بين الجهات القضائية، تدني الإنجاز القضائي وطول أمد القضايا في المحاكم، ونقص مزايا القضاة والخدمات المقدمة لهم، ووجود ثغرات في المعالجة القضائية للقضايا الكبرى.

ليل المحاكم

المستشارة القانونية فريال كنج تضيف ان ابرز الملفات تتمحور في ضرورة إنهاء القضايا المعلقة في المحاكم والتي مضى عليها وقت طويل دون معالجة وأغلبها قضايا اسرية مثل زواج القاصرات، الطلاق،الخلع، الحضانة، الولاية والنفقة.. كما أن هناك قضايا أخرى مثل العنف الأسري يوجد حولها بطء شديد في التقاضي قد تمتد لسنوات. ونامل انهاء مثل هذه

القضايا لأن كثرة المماطلة والتأخير تؤدي إلى خلق مشاكل بين الأطراف واثارة البغضاء ورغبات الانتقام. وهناك قضايا يجب البت فيها سريعا مثل معاقبة من لايلتزم بالأحكام وتنفيذها ومن يستهتر بها ويعمد الى المماطلة ويعتبر الامر مجرد شكوى على ورق حيث يدعي بعض المدعى عليهم ان «ليل المحاكم طويل».

تهميش القانونيين

«عكاظ» سألت الخبراء عن افضل الآليات لمعالجة امر نقص القضاة وتدريب الجدد منهم ويجيب على ذلك المحامي الدكتور علاء عبدالحميد ناجي ويرى ان وزارة العدل لن تنجح في معالجة الامر بذات العقلية والمنهجية التي كونت المشكلة. ولا يتصور حلها بشكل مستعجل ومقبول على المدى القريب. فنقص القضاة نتيجة مباشرة لتهميش دور القانونيين في العمل القضائي والاعتماد فقط على خريجي الشريعة، وهو أيضا مرتبط بمعالجة دوافع تسرب القضاة من السلك القضائي والتوجه للعمل الخاص.

شروط التعيين

المحامي نواف المطوع قال إن نقص القضاة لا ينكره الا مكابر والحل يكمن في التوسع في التعيين وتخفيف الاشتراطات فالقضاء العمالي والتجاري مثلا يختلف عن القضاء العام مع ان شروط التعيين واحدة، كما يتوجب على وزارة العدل فتح المجال للقضاة للعمل والتغطية في اكثر من محكمة في وقت واحد وتمكينهم من اداء اعمالهم خارج الاوقات الرسمية ولن يتحقق ذلك الا بميزات مالية اضافية مشجعة.

ويتفق المحامي بندر العمودي مع الرأي ذاته ويضيف أن عدد القضايا المطروحة أمام القضاء لا يكمن أن يستوعبها العدد الموجود إلا في حال الفصل بين التخصصات بإنشاء محاكم مختصة، ويستلزم ذلك أن يكون القضاة مؤهلون للاختصاصات ومن الحلول ايضا تأهيل القضاة في التطورات الجديدة في عالم القضاء وقبل ذلك تنظيم الدورات التدريبية للقضاة قبل دخولهم الميدان اذ إن القاضي عند دخوله المجال وهو على علم وممارسة يسهل عليه أداء المهمة.

وسائل بديلة

يقترح المحامي نزيه عبدالله موسى زيادة أعداد القضاة عن طريق فتح الباب أمام مخرجات الجامعات في تخصصاتها الشرعية دون استثناء أي جامعة والتوسع في دورات التأهيل والتطوير والزيارات للمرافق العدلية في الدول الشقيقة والصديقة.

أما الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء فقال لابد من دعم مباشر من الجهات المختصة بتوفير وظائف قضائية أكثر، ودمج المحاكم القريبة وإنشاء محاكم في المواقع الاستراتيجية، وتفعيل الترافع عن بعد عبر وسائل الاتصال المختلفة، ودعم الاستفادة من الوسائل البديلة للتقاضي مثل التحكيم والوساطة والتوفيق والصلح.

ومن وجهة نظر المستشارة القانونية فريال كنج فإن معالجة نقص القضاة تتمثل في امكانية تدريب أكبر عدد من القضاة الملازمين للقاضي الواحد والاستعانة بالقضاة المتقاعدين اكتسابا لخبراتهم والاستفادة من خريجي القانون في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية التي تعتمد على فصل قضاياها على الأنظمة والقوانين.

اختلاف حول جدوى المباني النموذجية

يتردد في الاوساط عدم ملاءمة المباني للعمل القضائي. وفي هذا يرى المحامي علاء عبدالحميد ناجي ان المباني الحالية ليست نموذجية خصوصا أن كثيرا منها مستأجر، ولابد أن تكون خطة المباني المقبلة متوائمة مع الأداء الإداري والإجرائي أيضا. في المقابل يرى المحامي مهند الظاهري ان المباني تعد قضية ثانوية فما فائدتها امام نقص القضاة؟

وقال المحامي بندر العمودي إن الوزارة حققت قفزة نوعية في مجال المباني فهي تساعد كثيرا على ترتيب عملها واستقبال مراجعيها بكل يسر، فلو استمرت الوزارة على هذا النهج وتم بناء بقية المباني فهذا انجاز كبير خصوصا أنها ستسهل على المراجعين تقديم طلباتهم بيسر وبكل راحة واطمئنان، لكن لا يزال هناك نوع من عدم الترتيب في كيفية ترتيب الدخول إلى المحاكم حيث كثير من المراجعين يعانون من آلية الدخول والعثور على المواقف الخاصة بالسيارات.

البعد عن الهدر والسماح لنور الشمس

في رأي نواف المطوع يتوجب على الوزارة الاستعانة بمكاتب عالمية متخصصة في التصميم كي تكون المباني ذات طابع موحد وبنماذج مختلفة في مختلف المناطق والمحافظات والمراكز.

أما الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين فقال إن المكان ليس أمراً كمالياً تأنس به العين فقط، بل هو سبب لانشراح النفس البشرية للعمل والصبر على البقاء ساعات طويلة ولذلك فسر الاهتمام به بأنه يرتبط بأحد عناصر رفع مستوى الإنجاز ومحفزاته.. (الذي أتمناه هو البعد عن هدر المال في الاهتمام الزائد بفخامة المبنى والتركيز على تخطيط المكان بشكل صحيح وتوفير البنية التقنية الكاملة به والسماح لنور الشمس بالتجول في أرجاء الموقع بما يطرد الكآبة والانغلاق).

وتقترح المستشار القانوني فريال كنج إنشاء مبان نموذجية تليق بمرفق القضاء تجتمع في مكان واحد، ليكون مجمعا يحتوي على جميع المحاكم حتى لايتشتت المتقاضي بين أكثر من مكان.

حولت توظيفهم من خيار إلى إلزام وفق ضوابط في6 قرارات

"العمل" تحتسب موظف ذوي الإعاقة بسعودي واحد في 1439هـ

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الاثانىاول 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760799.htm

عبدالرحيم بن حسن (جدة)

كشفت مصادر مطلعة أن وزارة العمل تعمل على نظام يحول توظيف الشركات لذوي الإعاقة من خياري إلى إلزامي وفق ضوابط شروط في إطار تحركات الوزارة من أجل دعم تشغيل هذه الفئة، وإخراج عملية تشغيلهم من حيز الخيارات إلى الإلزام وفق ضوابط وشروط.

ويتضمن النظام الحصول على شهادة ترخيص المنشآت كبيئات عمل مساندة لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تمكينها من الاستمرار بالاستفادة من قرار احتساب الموظف بأربعة موظفين في برنامج نطاقات، على أن يحسب العامل ذوي الإعاقة كموظف سعودي واحد في حال عدم الحصول على الترخيص بعد منتصف عام 1439هـ.

يشار إلى أن وزارة العمل ستبعث إلى القطاع الخاص قرارا تطلب رأيهم فيه بشأن إصدار ما يلزم الشركات والمنشآت العملاقة بالحصول على شهادة ترخيص المنشآت كبيئات عمل مساندة لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينها من الاستفادة من قرار احتساب موظف ذوي الاحتياجات الخاصة بأربعة موظفين في برنامج نطاقات، وستخفض النسبة في حال عدم حصول المنشآت على الترخيص بالفترة الزمنية المحددة لتصبح موظف ذوي الإعاقة بموظفين لمدة سنة واحدة بنهاية عام 1438هـ، على أن يحسب العامل من ذوي الإعاقة كموظف سعودي واحد في حال عدم الحصول على الترخيص بعد نهاية عام 1438هـ بالإضافة إلى تفاصيل أخرى في 6 قرارات.

النفايات الطبية تمثل خطورة على المرضى

أكوام النفايات "تحاصر مستشفى جنوب القنفذة"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://sabq.org/cX1gde

سبق - القنفذة:

رصدت عدسة "سبق" مساء أمس تراكم النفايات أمام بوابة مستشفى جنوب القنفذة الشمالية بالقرب من الطريق الساحلي السريع جدة – جازان، فضلاً عن تراكم نفايات المستشفى ، مما يتسبب في وجود نفايات طبية تمثل خطورة على المرضى والمواطنين عمومًا.

وقال شهود عيان لـ"سبق" إن تراكم النفايات حول المستشفى منظر غير لائق بمرفق صحي ، فضلاً عن الأضرار الناجمة البيئية والصحية عن هذه النفايات، مطالبين بلدية القوز بعدم التأخر في دورها ورفع هذه النفايات بشكل يومي.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

يهدف إلى تشريع الأنظمة الصحية وإدارتها لتعزيز الرعاية

مجلس الصحة السعودي: المركز الوطني لسلامة المرضى سيرتقي بأداء المرافق الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/24/article_942648.html

«الاقتصادية» من الرياض
قال الدكتور يعقوب بن يوسف المزروع الأمين العام للمجلس الصحي السعودي، "إن إنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى تحت مظلة المجلس الصحي السعودي سيسهم في الارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية، خاصة ما يتعلق بسلامة ومأمونية المرضى، وإيجاد الحلول المناسبة لسد الثغرات القائمة لسلامة المرضى، تحقيقاً للهدف الأسمى من تقديم الرعاية الصحية وهو الحفاظ على المريض سليما ومعافى صحيا ونفسيا واجتماعيا".
وعبر الدكتور المزروع في تصريح له، عن الشكر والتقدير لوزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي، على توجيهه بإنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى، إدراكًا منه أن سلامة المرضى من أهم المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى تحسين في أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من التطور الحاصل في المجال الصحي إلا أنه لا تزال هناك أضرار ووفيات.
وأكد أهمية تحسين منهجية سلامة المرضى التي تعد مبدأً أساسياً في رعاية المرضى وعنصراً حاسماً في إدارة الجودة، مبينًا أن إنشاء المركز يأتي لتشريع الأنظمة الصحية لسلامة المرضى وإدارتها بهدف تعزيز سلامة المريض وصحته وعلاجه، وتخفيف الأعباء على موازنات الرعاية الصحية من التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق السلامة.

اليوم

استقلال السلطة القضائية بالمملكة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4055557

كلمة اليوم

بين حين وحين تندلع ألسنة نيران بعض الحاقدين والمغرضين ومن في قلوبهم مرض من الأوساط الإعلامية أو السياسية في الغرب للنيل من المملكة والاساءة إلى أوضاعها الداخلية المرتبطة أساسا بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة في كل

أمر وشأن، وقد اندلع مؤخرا لسان من السويد - مدته- هذه المرة وزيرة خارجيتها في محاولة يائسة للاساءة إلى المملكة والنيل منها من خلال انتقادها أحكام النظام القضائي الإسلامي المطبق بالمملكة، وانتقاد أنظمتها الاجتماعية.
وهي اساءة مغرضة لا أساس لها من المنطق والعقل والحكمة، وقد جهلت الوزيرة السويدية أو تجاهلت حقيقة الأوضاع بالمملكة التي ارتبطت كما يشاهد العالم بأسره بتقدم كبير ونهضة تنموية متصاعدة في كل ميدان ومجال، وقد أحرزت المملكة بذلك مجموعة من النجاحات المشهودة الباهرة وضعتها في مكانها المناسب واللائق بين دول العالم المتحضر، وصنعت لها مكانة مرموقة ومتميزة مازالت تحظى باعجاب وتقدير وتثمين كبريات الدول المتقدمة في العالم.
وقد حظيت المرأة بالمملكة التي حاولت الوزيرة السويدية أن تنتقد أوضاعها بمكانة متميزة وواضحة للعيان في مختلف المجالات التعليمية والطبية والصحية والاقتصادية والتجارية، وقد أضحى لها مكان في مجلس الشورى والمجالس البلدية وهي تتمتع بحقوق كفلت لها المساواة العادلة وفقا لتشريعات العقيدة الإسلامية السمحة ومبادئها الربانية، وأنظمة المملكة لا تفرق بين الرجل والمرأة ، ويبدو أن ذلك -اللسان المغرض- تجاهل أن النظام الأساسي للحكم بالمملكة قام على أساس العدل والمساواة وفقا للشريعة الاسلامية، وقد حققت المرأة السعودية سلسلة من الانجازات الباهرة في العديد من المجالات التي حفظت لها هويتها الاسلامية والعربية، ومازالت تتقلد مناصب عليا في القطاعين الحكومي والأهلي.
أما انتقادها للنظم القضائية بالمملكة فهو مجرد من أبسط قواعد العقل، ويتعارض تماما مع الأسس والمبادئ والقواعد التي يقوم عليها المجتمع الدولي المنادية باحترام الأديان وتنوع ثقافات الشعوب.
والاساءة للإسلام عبر الاساءة للنظام القضائي بالمملكة تدل دلالة واضحة على جهل مبادئ غير قابلة للمساومة، فالعالم كله يحترم خيارات الشعوب الإسلامية وأساليبها المنتهجة للأخذ بكافة أساليب النهضة والبناء والتطور، كما أن دول العالم لا تقحم أنظمتها لتحقيق أغراض سياسية بما يتعارض مع الأعراف الدبلوماسية والعلاقات الودية بين الدول.
لقد جهلت تلك التصريحات التي أطلقتها وزيرة خارجية السويد مؤخرا استقلال السلطة القضائية بالمملكة، وجهلت أن المملكة من أولى دول العالم التي نادت بضمان حقوق الإنسان وتعزيز حمايته، وجهلت أن مبادئ الإسلام وتشريعاته التي تتخذ منها المملكة أسلوب حياة تطبقها في كل أمورها وشؤونها غير قابلة للمساومة أو المزايدة، وجهلت في الوقت ذاته أن تصريحاتها المسيئة للإسلام وللمملكة متعارضة تماما مع أسس ومبادئ المجتمع الدولي.
ويبقى على المنصفين والعقلاء في هذا العالم أن يدركوا تمام الادراك أن اقحام تلك التصريحات التي تصدر أحيانا من بعض الأوساط السياسية الغربية لا يجب أن توظف بأي شكل من الأشكال لتحقيق أغراض سياسية فهو أمر مخالف ومتناقض مع كافة الأعراف الدبلوماسية، ومخالف ومتناقض أيضا مع العلاقات السوية والودية التي يجب أن تسود بين دول العالم وشعوبه.

خمسة مقترحات لإنهاء أزمة الإسكان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25601

فواز العلمي

في الفترة الماضية، مع تزايد الطلب على السكن في المملكة، وصلت مساحة الأراضي البيضاء المحتكرة وغير المستغلة إلى نسبة تفوق 60% من مساحة العاصمة الرياض و35% من مساحة محافظة جدة و 43% من مساحة كل من الخبر والدمام، ما أدى إلى ارتفاع قيمة سوق العقار السعودي إلى 2300 مليار ريال.
المملكة من الدول القليلة في العالم التي عانت احتكار مجموعة محدودة من المستثمرين لمساحات كبيرة من الأراضي البيضاء ولفترات طويلة، ما أدى إلى ارتفاع متوسط قيمة الأراضي السكنية في المملكة إلى 75% من تكلفة البناء، بينما لا تزيد هذه القيمة عن 23% في آسيا و24% في أميركا و43% في أوروبا.

وصاحب احتكار الأراضي زيادة غلائها وضعف بنيتها التحتية، ما أدى إلى انخفاض نسبة تملك السعوديين للسكن من 65% في خطة التنمية السادسة إلى 55% في نهاية خطة التنمية السابعة، وتزامن ذلك مع ارتفاع نسبة تكلفة إيجار السكن إلى متوسط دخل الأسرة من 26% خلال خطة التنمية السادسة إلى 30% خلال خطة التنمية السابعة، فعجزت السوق العقارية عن تلبية الطلب التراكمي على المساكن في نهاية خطة التنمية السابعة.

شريعتنا الإسلامية كانت سباقة في مكافحة الاحتكار بين كل دول العالم، فسبقت التشريعات الأميركية بأكثر من 1260 سنة، والألمانية بحدود 1350 سنة، والبريطانية بنحو 1360 سنة، وكان مجمع الفقه الإسلامي قد أقرَّ بحرمة الاحتكار شرعا، لأنه لا يوفر شرط الرضا في التجارة، ويجعل المشتري مُكرهاً على الشراء لسد حاجته. وصدر قرار المجمع رقم 8 الذي نص في فقرته الثالثة على: "تضافر نصوص الشريعة الإسلامية على وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته، كالغش والخديعة والاستغلال وتزييف حقيقة الربح والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة".

وإذا كان الأصل في الشرع يهدف إلى تشجيع التجارة ويمنع تدخل الدولة في تحديد الأسعار، فإن الاحتكار فرض تدخل الدولة لكونه خللا واضحا في شروط المنافسة العادلة، وضررا جسيما بمصلحة الفرد والمجتمع. وهذا ما أكدت عليه أيضا الفقرة الرابعة من القرار رقم 8 الصادر من مجمع الفقه الإسلامي التي نصت على أنه: "لا يتدخل ولي الأمر بالتسعير إلا حيث يجد خللا واضحا في السوق والأسعار ناشئا عن عوامل مصطنعة، فإن لولي الأمر حينئذ التدخل بالوسائل العادلة الممكنة التي تقضي على تلك العوامل وأسباب الخلل والغلاء والغبن الفاحش".

في تقريره السنوي أكد مركز التعداد السكاني للأمم المتحدة أن سكان المملكة، الذي كان عددهم لا يزيد عن 3 ملايين نسمة في عام 1950، سيقفز 10 أضعاف ليصل إلى 31 مليون نسمة في العام الجاري، ويتضاعف ليفوق 62 مليون نسمة في عام 2050، لتحتل السعودية المرتبة الـ29 في العالم، وتتفوق بذلك على بريطانيا التي ستقع في المرتبة الـ 30 بـ58 مليون نسمة.

ونظرا لأن نسبة الطلب المتزايد على السكن تفوق 5% سنويا، ما سيؤدى في نهاية عام 2025 إلى ضرورة توافر 4 ملايين وحدة سكنية جديدة لمواكبة هذا الطلب بحدود 3000 مليار ريال، فإن القيادة أدركت الحاجة إلى توفير السكن المناسب لكل مواطن، وهنا أضع خمسة مقترحات لإنهاء أزمة الإسكان:

أولا: مطالبة وزارة الشؤون البلدية والقروية باعتماد حدود المخططات العمرانية داخل مدن المملكة، وإصدار نظام صارم يحظر تملك الأراضي البيضاء واحتكارها لأكثر من عامين داخل هذه المخططات، إلا إذا قام مُلاكها بتطويرها للأغراض السكنية، وتزويدها بالخدمات والمرافق مع تطوير المناطق المجاورة لها، طبقا للوثائق الهندسية والخرائط المعمارية المعتمدة من أمانات المدن، وبالتعاون الوثيق مع هيئة المهندسين والمطورين في القطاع الخاص.

ثانيا: بعد موافقة مجلس الوزراء أمس فرض رسوم على الأراضي البيضاء فإنه يمكن تطبيق هذه الرسوم بشكل تصاعدي لمدة تزيد عن عامين داخل حدود المخططات العمرانية المعتمدة من الوزارة، على أن يتم إلغاء هذه الرسوم فور قيام المالك بتطوير مخططاته للأغراض السكنية، وضمن برنامج زمني محدد وموثق من أمانة المدينة وهيئة المهندسين.

ثالثا: تشجيع المطورين في القطاع الخاص على تطوير المشاريع السكنية داخل حدود المخططات العمرانية المعتمدة، وبناء الوحدات السكنية لبيعها بأقساط طويلة الأجل تصل إلى 25 سنة، وذلك من خلال تصنيف شركات التطوير وتوافر التمويل المناسب لها من القطاع المصرفي، كما هو قائم في مشاريع التأجير المنتهية بالتمليك أو الشراء بالتقسيط. وهذا لن يتحقق إلا من خلال إسراع الدولة في اعتماد وتنفيذ أنظمة التمويل العقاري والرهن العقاري والاستثمار العقاري.

رابعا: إلزام كل الشركات المساهمة، بما فيها البنوك، بتأمين السكن لمنسوبيها من المواطنين، والاستفادة من خبرة شركات أرامكو وسابك ومعادن في تأمين الأراضي داخل حدود المخططات العمرانية المعتمدة وتقديم القروض السكنية لمنسوبيها، واستقطاع جزء من رواتبهم لتسديد هذه القروض على مدد تراوح بين 7 إلى 15 سنة.

خامسا: تطبيق نظام حماية المنافسة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 25 وتاريخ 4/ 5/ 1425، الذي حظر ممارسات الاحتكار ووضع له العقوبات الصارمة. إذ حددت المادة الأولى الهدف من إصدار النظام السعودي الرامي إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها في السوق المحلية، وكذلك مكافحة الممارسات الاحتكارية التي تلحق الضرر بالمنافسة المشروعة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعرب عن قلقها لانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/24/article_942696.html

نيويورك : واس
أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن القلق إزاء الوضع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، مؤكدة في عدد من التقارير التي أعدتها عن الأوضاع هناك، أن انتهاكات حقوق الإنسان تغذي الصراع وتشكله.
وقالت نائبة المفوض السامي فلافيا بانسييري أثناء استعراضها للتقارير الدولية أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف : إن الانتهاكات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، هي سبب ونتيجة للاحتلال العسكري والعنف المستمر .
وأضافت أن إنشاء وتوسيع المستوطنات في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي، هي جوهر الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ، مشيرة إلى أن وجود المستوطنات وما يرتبط بها من قيود على الحركة والوصول إلى الأراضي يجزئ الأرض الفلسطينية ويحد الحرية، ويقوض أيضا حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي يقع في قلب أي حل لوجود الدولتين .
وأكدت بانسييري أن الفشل في التصدي للعنف المرتكب من قبل المستوطنين يثير القلق ويغذي بيئة الإفلات من العقاب ، مشيرة إلى أن حدوث زيادة كبيرة في عدد القتلى والمصابين الفلسطينيين في حوادث مرتبطة بقوات الأمن / الإسرائيلية / خلال عام 2014.
وتحدثت فلافيا بانسييري عن الأوضاع في غزة، مشيرة إلى أن التصعيد الأخير كان ثالث تصعيد للأعمال العدائية في غضون سبعة أعوام ، مشددة على ضرورة رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة .

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Cartoon201503246358.htm

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1032692